حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders

تقرير جلسة المصالحات وملامح العقد الاجتماعي لسوريا بعد انتهاء المعارك الكبرى

في الجلسة الثالثة والعشرون من جلسات برنامج الأربعاء السوري التي كانت بتاريخ 2020/2/26 كان الموضوع المطروح للحوار هو "المصالحة الوطنية وملامح العقد الاجتماعي في سوريا بعد انتهاء العمليات العسكرية الكبرى"، وفي هذه الجلسة الجديدة من البرنامج الحواري تحاول حركة البناء الوطني أن تركز على الخطوات أو الإجراءات التي تمكن المجتمع المدني من أن يكون فاعلاً فيها وفي مقدمتها موضوع العقد الاجتماعي في سوريا والمصالحات.

في نهاية هذه السلسلة من الجلسات الحوارية نأمل أن نتمكن من تقديم نموذج مصغر لما هو مفترض أو يمكن أن يكون عليه المجتمع المدني في سوريا بناء على النظرية الأساسية التي وضعتها الحركة منذ فترة وتم عرضها في الجلسات السابقة (نظرية الكتلة ونصف) والآن نضعها قيد التحقق لنرى إن كانت قادرة على النهوض بهذه الفكرة.

أما بالنسبة للعقد الاجتماعي، فنحاول في هذه الجلسة أن نفكر به ما بين المفهوم الآني والمفهوم الاستراتيجي في الوقت ذاته، فمن الواضح أننا اليوم أمام مرحلة بداية انتهاء العمليات العسكرية الكبرى، والبلد أمام استحقاق واضح هو ماذا بعد هذه العمليات؟ هل انتهى الأمر أم أننا أم تحدي أكبر وأخطر؟ ما هو المسار أو الخطة التي ستأخذها البلد في الفترة القادمة؟ كيف سنعالج الشرخ الاجتماعي الحاصل في مناطق المصالحات؟

الأفكار التي وردت في النقاش:

❖ الواقع السوري وتحدياته والدور المطلوب من المجتمع المدني والشباب:

- لقد تولت الحكومة إدارة الشق العسكري والسياسي في البلد، ولكن الشق الاجتماعي كان يجب أن يترك كي تتولاه أطراف أخرى مثل المجتمع المدني الذي ليس له حتى الآن أي دور في هذا المجال ويجب أن يعمل على القيام بدور مساهم وفاعل.
- انتقلنا إلى مرحلة البناء وتوقفت الحرب فعلياً، علينا الآن بناء المجتمع، وهذا لا يمكن التفكير به بعقلية ما قبل الحرب، فكثير من الناس تفتحت ذهنياً وأصبح لديها فكر جديد وبدلت أطرها الاجتماعية والمكانية، لذا أصبح هناك فجوة فكرية كبيرة تقف عائقاً أمام عودتها إلى بيئتها السابقة.

- إن أداء السلطة خلال المحنة وحتى الآن لايوحي أنها ترغب في فتح معركة المسار السياسي والاجتماعي في سوريا بل ترغب في الاستمرار على المنوال الأمني ذاته في التعامل مع الأمور لأن هذا أسهل من طرح الأمور بشفافية على بساط البحث.
- دور المجتمع المدني هو الضغط سلمياً وفكرياً على السلطة لإجبارها على البدء بالتفكير بحلول سياسية واجتماعية مناسبة، وذلك بتنظيم صفوفه ضمن تجمع عابر للأديان والطوائف والمذاهب والإثنيات والأحزاب... الخ، في سبيل تشكيل رأي عام ضاغط يفرض رؤياه من أجل تحقيق التشاركية في عملية التنمية وإعادة الإعمار والمصالحة وفي سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية.كما يجب ان نبدأ من الآن بالتوجه نحو المضمون الديمقراطي بشقيه السياسي والاجتماعي، وهذا يعني تفعيل الحرية السياسية بأوسع معانيها ومضامينها.
- تم إنجاز الكثير من المبادرات والفعاليات والنشاطات قادتها المنظمات الدولية او الجمعيات أو غيرها لكن جميعها حتى الآن ليست مدروسة وليست مقيّمة كي نعرف ما الذي نجح منها في بناء أفكار او ممارسات جديدة يمكن تعميمها على باقي المناطق كدروس مستفادة يمكن معرفة أثرها المباشر على السكان.
- المجتمع المدني بني لدينا في الأساس بطريقة مشوهة على الأساس الخيري وعدم تنوع القاعدة المجتمعية، لذا هناك تقزم في الجمعيات وميل لأن تنغلق على نفسها وتضع حواجز تجاه الآخر لأن البنى الأساسية مريضة بأمراض القبلية والطائفية والمناطقية والرؤى الضعيفة.
- عندما نسعى إلى التطوير السياسي نقول بأننا نريد لا مركزية إدارية ونريد دولة قوية تؤمن الأمن والأمان للمجتمع، ولكن لا يعطى لنا الدور في بناء هذا الشكل وهندسته، ونتساءل من هم مهندسو المرحلة القادمة؟ من المسؤول عن عكس مدى قوة التنوع السوري وإخراج مشروع سوري بثقافة مواطنة عالية ومشروع وطني متكامل؟ من المسؤول عن هندسة بناء الإنسان وشكل الجامعات والاختصاصات والدراسات؟ من سيصمم شكل المجتمع المدني الحقيقي؟
- المواطن المحروم من أساسيات العيش لا يستطيع التفكير في الحلول الكبيرة وفي هندسة المجتمع ولن يخرج بمشروع حضاري متكامل ولا مدن حديثة ولا أشكال تنمية حديثة ولا غيرها.
- لم نلمس من الدولة حتى الآن مجرد النية بالتغيير، التعاطي مع الأمور يبدو متجهاً بعد السيطرة عسكرياً إلى إعادة الأمور إلى ما كانت عليه وما كانت عليه هو ما أوصلنا إلى ما نحن فيه، ونشعر أننا بعد سنوات عدة سندخل في ذات الدوامة الدموية التي كنا داخلها.
- يجب أن تراعي الفترة القادمة إشراك الفلاحين والمزارعين في التخطيط للمرحلة القادمة لتشجيعهم على العودة والعمل في الزراعة وتحفيز الإنتاج.
- ما يريده الشباب اليوم هو أن يتم النظر إليهم كشركاء كنا موجودين إلى جانب الحكومة خلال الحرب سواء من خلال ما قدموه عسكرياً أو دراسياً أو مجتمعياً، ولكن الواقع هو أن

هذه الفئة لا يتم تمثيلها أبداً وليست على الإطلاق جزءاً من عملية اتخاذ القرار بل على العكس يتم تجاهلها وإغفال أولويتها في القرارات المتخذة وآخرها قرار تحديد استهلاك الانترنت.

- المجتمع المدني في الأزمة قام على جهود الشباب كتفكير وتخطيط وتنفيذ وهذه خطوة أولى لعكس وجود الشباب يمكن لها أن تتطور إلى تواجد شبابي في مراكز صنع القرار. ويمتلك الشباب أداة جديدة هي "المناصرة" ستمكنهم من إيصال صوت المجتمع واحتياجاته.
- سياسياً لم يحصل أي تغيير في سوريا ولا على أي مستوى من مستويات البنية السياسية وهذا يعيدنا إلى الوراء خطوات بدلاً من التقدم.
- يشعر الشباب عموماً بفقدان الارتباط مع هذا الوطن تماماً ولا يلوح في أي أفق أن شيئاً ما سيعيد ارتباطهم وانتماءهم لسوريا.
- إعادة ترميم الرأس المال المجتمعي هو مهمتنا القادمة والطرفين المسؤولين عن هذه العملية هما الحكومة والمجتمع المدني، الحكومة الآن بعد الحرب ضعيفة وهي من الأساس لم تكن قد أنجزت العملية التنموية والآن تراجعت أشواط عن إكمالها، والمجتمع المدني ما زال يحاول إثبات نفسه وأخذ إطار قانوني كي يعمل من خلاله.
- المجتمع في سوريا الآن مقسم إلى ورش عمل، روسيا وتركيا ورشة، الحكومة والفاسدين ورشة، ونحن المواطنون الذين لم نسافر ولم تقتلنا القذائف أو غيرها أيضاً نشكل ورشة عمل حقيقية ومستمرة وفاعلة.
- الدور الذي كان سابقاً للأحزاب الثورية والقيادية في تجميع الناس وتوجيهها أصبح اليوم دور المجتمع المدني لكنه يجب أن يلتزم بقضيته ويكون وفياً لها وأن يخلص نفسه من التبعيات ويتخلص أيضاً من خوفه ومن تردده.
- لدينا مشكلة كبيرة في التشريع والبيئة التشريعية، نشهد إصدار قوانين تخالف الدستور، وقرارات مجهولة الخلفية وهذه الحالة لا تبشر بإمكانية احتواء المجتمع السوري بقوانين تضمن حقوقه.
- أزمتنا هي أزمة بنية حكومية بيروقراطية وليست فقط السلطة ولكن فقدان الثقة بالحكومة يجعلنا لا نصدق أي جهود تبذلها أو خدمات تقدمها خاصة وأنها تقدم لنا قرارات نهائية غير مفهومة وغير مبررة.
- هناك مصطلح جديد يمكن أن يعبر عن هذه المرحلة وهو "الفساد المسلح" وهو لا يكتفي بالسرقة وإنما يتشابك مع بعضه وفي طريقه إلى التنظيم والتفاقم والانتشار كمجموعات فساد مغلقة.
- السؤال الموجه إلى الشباب على شاكلة "ما الذي يربطك بالبلد؟" هو سؤال خاطئ وتشكيكي، وهذه الأسئلة محاربة في الثقافات الأخرى، في الأصل لا يجب أن تطرح الأسئلة على الشباب وإنما يجب أن يخلقوا هم أسئلتهم الخاصة بهم لأن شبكة علاقاتهم في الانتماء مختلفة عن شبكة علاقات الجيل الأكبر.

- الشباب اليوم موجودون على الشبكة العالمية وضمن القطاع العالمي، وحتى إن سافروا بإمكانهم المشاركة في الشأن العام لأن فكرة الهوية لم تعد فكرة جامدة كما كانت وطريقة انتمائهم مختلفة عن طريقة انتمائنا وتصورهم عن البلد مختلف عن تصورنا.
- أقرب جهة إلى الناس ومصالحهم الحقيقية وعلاقاتهم الاجتماعية هي مجالس المدن وبرغم الخلل الذي تم في انتخابات الإدارة المحلية فإن الفرصة الحقيقية للتغيير تبقى عندها.
- يجب التفكير بمأسسة المبادرات الشبابية للوصول إلى نتيجة مبلورة لجميع الأفكار لتكريس دور الشباب.
- نحتاج إلى جمعيات إنسانية تفكر ببناء الإنسان وبناء الفكر الإنساني على جميع المستويات بدءاً من أصغر قرية وحتى المدن الكبرى.
- إذا استطاع الشباب الوصول لأي مواقع قيادية في أي جهة من الجهات يصطدمون بهيكلية مجتمع وصائي تقليدي أبوي لديه آراؤه ولا يخلي أدواره لآراء شابة وبالتالي حتى لو كانت الهيئة بأكملها شابة فهي ستبقى ضمن الأطر التقليدية.
- نحتاج إلى التضامن وتجميع جهود المجتمع المدني لتشكيل مجتمع حقيقي يمثل كافة أطياف المجتمع في مشروع وطني يجمع السوريين على رؤية لسوريا حضارية والخروج من حالة معالجة المشكلات بطريقة إسعافية وعلى نطاقات ضيقة.
- علينا العمل على أكثر من سوية لأن مشاكل السوريين تتفرع في عدة قطاعات وعلى العديد من المستويات.

❖ <u>المصالحات، مفهومها، حيثياتها، أنواعها:</u>

- المصالحات ما بين الدولة والأطراف المسلحة شيء والمصالحات المجتمعية بين الناس في المنطقة الواحدة شيء آخر، سواء كان هؤلاء الناس مشاركين أو حياديين، سواء كانوا مقيمين أو نازحين عائدين، فهناك مجتمع متأثر عموماً بالحرب ويجب تفعيل مصالحة بينهم كي يتقبل أحدهم الآخر.
- كل منطقة في سوريا أصبحت متشربة بإيديولوجيات مختلفة، وتنظر للأطراف الأخرى على أنها ليست سورية وإنما على أنها آخر مختلف ومخيف، لهذا من الضروري إعادة الهوية القومية السورية التي وإن كان وجودها ليس مثالياً في السابق ولكنه أعلى بمستويات من الآن.
- علاج الشرخ المجتمعي يبدأ من الإجابة على سؤال، كيف سيسامح السوريون بعضهم بعد أن قتلوا أبناء بعض؟
- ليس هناك توجه حقيقي للمصالحة الوطنية وكل منطقة يتم تحريرها عسكرياً تعود إلى العقلية القديمة السابقة، وفي هذه المناطق يعتقد الأشخاص الذين يدخلون في التسويات والمصالحات أنهم سيعودون إلى حياتهم الطبيعية لكنهم في الواقع يقابلون بالرفض

المجتمعي وحتى الحزبي والأمني والنقابي. قد نتفهم الرفض المجتمعي لأن الأحقاد بين الناس لا تزول بسهولة خاصة أن هناك دماء وشهداء، لكن كيف يرفض حزبياً من الأطراف ذاتها التي قامت بالمصالحة.

- في محافظة إدلب والمناطق التي تم تحريرها مؤخراً هناك أزمة أكبر من أي شيء نتداوله هنا أو نفكر فيه، هو الحقد الشعبي العميق بين الناس، ليس هناك أي تقبل بين الناس لبعضهم، هذا إن استمر فهو في طريقه إلى سيناريو درعا والاغتيالات اليومية والأعمال الانتقامية، وهكذا لن يعود أحد ولن يثق أحد بالآخر وليس بالإمكان نهائياً استعادة الحياة في هذه المنطق لأن الأمان هو الأهم.
- المصالحات الوطنية والحوار الوطني هي أداة سلام وبناء، الواقع الذي عشناه في سوريا مختلف عن كل التجارب التي قرأنا وسمعنا عنها، ولا نعرف كيف تمت المصالحات في ظل واقعنا الغامض وفي ظل وجود طرف قوي وطرف ضعيف ووجود حصار اقتصادي وترهيب وبحث عن نخب محلية غير النخب الفاعلة، بالتالي فهذه المصالحات قاصرة في أساسها.
- العقد الاجتماعي الذي نحن بانتظاره طويل الأمد جداً، وربما ما علينا فعله أولاً خلال الفترة القادمة هو الاعتراف بأخطائنا والبحث عن الحلول الفعلية
- كلمة السر هي الثقة بين جميع مكونات المجتمع والمسؤولية المجتمعية الواقعة على الجميع، وهذه الكلمة يرافقها كلمة أخرى هي المجتمع المدني، وكلمة الحوكمة التي يجب أن يراعيها المجتمع المدني والحكومة على حد سواء.
- أن نؤمن أن الحرية هي حق طبيعي للإنسان وليست منة من أحد، فلا بد من الإقرار بقدسية الحقوق الأساسية للمواطن. ولا يكفي الإقرار بها بالوعد والقول، لكن لا بد من صكوك ضامنة ومؤيدات زجرية لحماية تلك الحقوق، ومنها حرية التعبير بهدف تمكين المواطن من ممارستها من دون الخوف من ثأر أو عقاب وهذا ما نصطلح على تسميته بالديمقراطية بمضمونها السياسي والاجتماعي.
- علينا تطوير آلية الخيار الديمقراطي وإغناء محتواه بالحقوق الاجتماعية التي تحسن نعيشة الفرد وتعينه على الاهتمام بالشأن العام في بلده. ويمكن تحقيق ذلك بضغط من الرأي العام الذي تشكل في التجمع المدني والذي يحول الأكثرية الصامتة إلى أكثرية ناطقة.
- التنمية السياسية والاجتماعية لا تتم إلا في مناخ من الحرية يتسع لشتى الآراء ضمن مصلحة الوطن، لا بهدف مصلحة فئة قليلة مستفيدة. ولذلك ثمة حاجة ملحة لسن قوانين تؤكد على العدل الاجتماعي وعلى ضمان حد أدنى للعيش الكريك لكل الناس. وهذا يتطلب تعديل قانون الانتخابات كي يوصل إلى البرلمان نواباً يعملون على تشريع تلك القوانين ويكونون ممثلين حقيقيين للناس.
- يمكن للتجمع المدني أن يعمل على تشكيل (لجنة الحقيقة والمصالحة) وهي منبر يتم فيه الاستماع إلى الضحايا وتصديقهم وتسمية الجرائم التي ارتكبت بحقهم على الملأ بأسمائها،

فتضع اللجنة هكذا قاعدة لنظام أخلاقي يرفض العودة إلى مثل هذه الجرائم، مرة وإلى الأبد. ومن مهام هذه اللجنة تأسيس جلسات لورشات عمل هدفها (الشفاء من الذكريات)، فالشفاء منها على مستوى الوطن يتطلب مواجهة ما جرى مواجهة جماعية وشجاعة: فيقر فيها المسؤولون عن ارتكاب الجرائم بمسؤوليتهم بشكل واضح طالبين الاعتذار من الضحايا ومن الشعب واعدين بعدم العودة إليها، ثم يتم إقرار تعويضات مناسبة للضحايا يتم تمويلها عبر ضرائب محددة على الثروات المتضخمة والتي استفاد أصحابها من المحنة السورية، ويجب أن تتمتع (لجنة الحقيقة والمصالحة) بسلطة قضائية عليا تكون توصياتها بمثابة قانون يتم تنفيذه فوراً ودون رد.

- علينا السير بالتوازي مع التفاهمات الدولية لا أن ننتظرها كي تتم، والاستحقاق الذي أمامنا هو استحقاق المصالحة الذي لدينا عدة نماذج عنه مثل ريف دمشق ومناطق التل والمعضمية ووادي بردى وكان هناك شخصيات محلية مهمة جداً شاركت في موضوع المصالحة لكنها مع ذلك تبقى مصالحة فض اشتباك.
- النموذج الثاني هو نموذج درعا وهو عبارة عن أذونات من المناطق المسلحة حيث تم التخلي عن السلاح الثقيل والاكتفاء بالخفيف بإدارة المسلحين وأدت إلى تخفيف العنف.
- الخطوة التالية بعد المصالحات هي للمجتمع المدني إذا أراد أن يكون شريكاً مع السلطة والسلطة تعني تقاسم الأرباح فالقوى والأحزاب التي شاركت في المصالحات يجب أن تحصد أرباح وهذا لم يحصل لأنها شاركت في المصالحات لإرضاء السلطة فقط ولم تفكر بما بعد ذلك.
- هناك فرصة كبيرة لدى الأحزاب الناشئة التي كانت فاعلة أكثر بكثير من أحزاب الجبهة في موضوع المصالحات لأن تستفيد من رصيدها الاجتماعي وتزيده لدخول أي انتخابات قادمة وبالتمهيد والتسويق لأي عمل تنموي والشراكة مع أي منظمة محلية أو دولية أو غير ذلك.
- التنمية الريفية أساسية في بلد زراعي مثل بلدنا لكي نكون قادرين على وضع أساس اقتصادي يعود من خلاله البلد للتعافي.
- تساءلنا تخيلياً من خلال تجربة اقتصادية متعلقة بالزيت في منطقة صغيرة إن كان بإمكان القطاع الخاص أن يلعب دوراً في إعادة العلاقة الاقتصادية الاجتماعية للفلاح وجربنا دراسة هذه الفرضية على نموذج مصغر جداً، تغيرت تراتبية رأس المال المجتمعي داخل المنطقة التي عملنا فيها ولكن هذه لم تكن تجربة مصالحة بالمعنى الكامل لأن هذه المنطقة لم تشهد صراع على مستوى باقي المناطق.
- حتى تكتمل المصالحة يجب أن تكون علاقة من ثلاث أطراف، الأول هو المجتمع المحلي والثاني هو القطاع الخاص او المستثمر، والثالث هو الإدارات المحلية لأنها تحدد المصالح التي ستقوم على أساسها المصالحة.
- المصالحات التي تمت هي أقرب لكونها عقود استسلام لأن قيام المصالحة يشترط وجود علاقة توازن.

- كثير من المصالحات كانت في مناطق لم تشهد صراع ولم يدخلها السلاح وكانت مجرد عمليات شكلية وتوقيع أوراق لمضاعفة عدد المناطق التي شملتها المصالحات على الورق.
- أحياناً ننتقد الحكومة على سياساتها الأحادية ولا ننتبه إلى الأحادية الموجودة في كل واحد منا بتعامله مع الآخر وانعدام التقبل، ما زالت المصالحات في بدايتها وبحاجة إلى مراحل أكثر تقدماً، المرحلة القادمة تحمل تحديات كبيرة علينا الاستعداد لها.
- المصالحات ليست فقط التسويات في مناطق الصراعات ولكنها تمتد لمناطق أخرى من التي بقيت تحت سيطرة الدولة بسبب الإهمال الكبير للمناطق الذي جعل الفجوة تتسع بين الناس والإدارات المحلية.
- كان هناك إشكالية في الأساس في موضوع الهوية الوطنية حتى من قبل الأزمة السورية ويمكن رؤية هذه الإشكالية على مستوى الطائفة والجماعة والمنطقة، فالسوريون يعرفون عن أنفسهم بانتماءاتهم المناطقية أكثر من هويتهم السورية، ويبقى الانتماء الوطني مستخدماً في الدعاية والرواية الرسمية، وهذا ازداد في الحرب بشكل كبير.
- التسويات برغم الانتقادات الموجهة لها كانت خطوة مهمة في كثير من المناطق وحقنت الكثير من الدماء، كانت حاجة وضرورة في وقت معين، لكن الآن حان الوقت لمصالحات وطنية حقيقية لإزالة الأحقاد وهذا يحتاج قرار سياسي بتطبيق المواطنة وسيادة القانون.
- التسويات كانت مهمة ضمن ظرف الحل العسكري وكان لها أثرها، ولكن أثبتت التجارب الحالية أنها غير قادرة على الاستدامة وهي سلام سريع العطب يحتاج إلى تضافر الجهود والإرادات، وإذا لم نتصرف فسوف تكون الطاقات الشبابية التي لم نستغلها ولم نوظفها هي وقود للحرب القادمة وسوف نعاني من فجوة ديموغرافية هائلة.
- المقصود بالمصالحات المجتمعية هو الاستقرار المجتمعي والتلاحم بين السكان والمجتمعات ونحن قادرون على تحقيق هذا لكن هذا الترابط وإعادة العلاقات سيكون العامل الاقتصادي أساسياً وحاسماً فيه، لأنه عند توفير الوضع الاقتصادي السليم وفرص العمل سيتعزز انتماء الناس بالبلد وخاصة الشباب وسيساعد في تخفيف التشاؤم وزيادة الاستقرار الفكري وتأمين بيئة للأفكار الجديدة.
- كان مفهوم المصالحة غائماً بالنسبة لنا وما أسميناه المصالحة كان مرتبطاً بالحكومة كهيئة وطنية شاملة تمثل القوى المجتمعية، وبذات الوقت نحن بعد حوارات لتسع سنوات لم ينضج بعد المجتمع المدني لإصدار حلول بلدية لا من خلال أحزاب تقترح حلول ولا غيرها، وذا يجعلنا نتساءل هل هناك أي مشاريع لحلول بديلة لتعالج هذه المسألة؟
- المصالحات غالباً عقود إذعان كامل
- دون عقد اجتماعي نتفق من خلاله كيف سنعيش وندير اختلافاتنا لا يمكن أن تكون هناك مصالحات، ما كان ينقصنا قبل الحرب ونحن في طور التطور هو التداول والتشارك وتداول المناصب.

- المعركة الكبرى في إدلب هدفها واحد هي أن الإخوان المسلمين بتشكيلاتهم العسكرية والسياسية المختلفة يصلوا إلى السلطة عن طريق تركيا ويفرضوا وجودهم وإيديولوجيتهم على كامل سوريا.
- المصالحة تبدأ من عودة دورة الإنتاج، حين ننتج نترك الصراعات جانباً وننشغل بالعمل.
- العقد الاجتماعي ينطلق من الهوية، ان نجيب على سؤال "من هي سوريا؟" وما هو الاقتصاد الذي سيسود سوريا في المستقبل، ما هي مقومات الدساتير الحديثة؟ هل يمكننا الاستمرار دون دستور فصل سلطات؟
- هناك مصالحات صنعها المجتمع ومصالحات فرضت عليه، وهناك مجتمعات تبحث عن المصالحات وتسعى إليها اليوم.
- الدولة والمؤسسات والأحزاب والمجتمع المدني مسؤولون جميعاً عن إعادة التشبيك الاجتماعي وتنقية المجتمع من الأفكار الانتقامية والأحقاد وتفعيل المصالحات.
- لا يستطيع أحد لوم السوريين على شعورهم بأنهم محاربون ومظلومون في داخل أرضهم لأن التضييق عليهم شمل جميع نواحي الحياة بدءاً من أمانهم وأمان أبنائهم وصولاً إلى حرياتهم وكراماتهم وليس انتهاء بلقمة عيشهم، فعلى أي أساس وعلى أي بنية ستقوم المصالحات؟
- العامل الرئيسي في عودة الناس إلى مناطقها هو عامل الاطمئنان والثقة من نواحي عدة أولها أمانه النفسي والإنساني وليس آخرها الأمان الاقتصادي وتأمين سبل العيش والخدمات له.
- إذا عاد الناس إلى بيوتهم ومناطقهم دون تغييرات جذرية في واقعهم الاقتصادي والمعيشي فلن نكون قد حققنا أي فائدة لأن عوامل انطلاق الأزمة في الأساس كانت عوامل اقتصادية، مشاكل الفقر وسوء الدخل قديمة ومستوطنة في المجتمع السوري ويجب النظر بها.
- بدون تغيير حقيقي في البنية السياسية يدل على اقتناع الطبقة الحاكمة بضرورة تغيير العقلية الأحادية لن يفيدنا كل عملنا وجهدنا لأجل المصالحات، ولا شيء سيتم دون حوار وطني حقيقي تدخل فيه كل الأطراف وإلا فنحن متجهون إلى تكرار ذات الكارثة وبنفس الأدوات.
- التحدي الأساسي في الفترة القادمة هو جمع أبناء المناطق المتصارعة والأطراف المختلفة على ذات الطاولة، وألا يكون المهم هو عدد الجالسين إلى الطاولة وإنما أن يكون هناك منهجية إعلامية رديفة تحفز الروح الوطنية وتثبت المصالحات.
- من المؤكد أن المصالح الاقتصادية هي الوسيلة الأفضل لربط مصالح الناس ببعضها ولكنها لا تغني عن التمثيل السياسي وأهمية امتلاك المساحة والحرية للتعبير.

❖ <u>المصالحات استراتيجياً والمشهد السياسي العام:</u>

- من المعروف أن الدول الكبرى الاستعمارية تستخدم سياسات تسمى "الإنهاك البطيء" ضد دول أخرى تعيش أزمات وحروب داخلية كي تستهلك طاقاتها وتضعفها، ونحن الآن مدركون أننا في دولة استهلكت أساليب التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيها، طرق التمثيل السياسي الاجتماعي لها حدود في تمثيل المجتمع وقد توقفت عندها ولم تعد تستطيع إطلاق طاقات الشباب، البنى الاقتصادية فيها احتكارية عالية ودخلت في احتكار جديد مع فساد متوسع وانهيار للمؤسسات وخروج الخبرات خارج البلد بدرجة كبيرة، وهناك أيضاً تدمير هائل للبنى التحتية.
- كنا متفائلين في عام 2018 واعتبرنا ان دمشق قد تحررت من قيودها وتتحضر لمرحلة إعادة الإعمار، وتبين أن العالم يحضرنا لمرحلة أعقد والجزء المنفذ والمكمل هو الحكومة التي تحاول إقناعنا بأن مواردنا قليلة وعلينا التقنين في كل شيء وصرف انتباهنا عن الحاجات العليا الثقافية والتنموية وعن إعادة الإعمار الذي يجب أن يبدأ في الأساس من السوريين.
- تحاك أمامنا مشاريع خطيرة مثل صفقة القرن وغيرها وهي لا توضع بطريقة بريئة وإنما يتم توفير الظروف لها كي تمر على المنطقة العربية،
- إذا أحكم قانون سيزر قبضته وآلياته علينا لجعلنا نقبل بحلول أكثر ضعفاً فما هي آليات المواجهة التي لدينا؟ هل سنواجه بالفكر أم بالرفض وحده وهل يمكننا أصلاً الرفض ونحن ضعفاء اقتصادياً؟
- كي تجني روسيا ثمار مشاركتها العسكرية في سوريا هي تبحث عن حل سياسي يضمن بقاءها في سوريا براً وبحراً ومن ثم حصولها على استثمارات إعادة الإعمار لصالح الشركات الروسية.
- رغم الاتفاقات التي أطلقتها دول إقليمية عديدة على رأسها تركيا وأيضاً روسيا لوضع حجر أساس لحل سياسي في سوريا فإن خارطة السيطرة والصراع قد تغيرت بشكل مفاجئ بعد انسحاب القوات الأميركية من شرق سوريا وتمركزها في اماكن وجود النفط ودخول تركيا شرق الفرات
- نتوقع أن يشهد عام 2020 زيادة في العنف، زيادة الضربات الإسرائيلية على المواقع الإيرانية وزيادة الضربات الموجعة من قبل قوات التحالف للتنظيمات المتشددة، وستزداد العمليات الإرهابية داخل سوريا، وهذا كله سيعطي تبريرات إضافية للتشدد الأمني وبالتالي تعقيد الوضع السوري.
- بات العامل الاقتصادي عنصراً فاعلاً في المشهد السوري، وقد تبلور سابقاً في مواجهات اقتصادية خفية حتى بين روسيا وإيران خاصة في معامل الإسمنت والمرافئ التي تحاول روسيا إزاحة إيران عنها.
- معظم اللاعبين السوريين فقدوا قدرتهم على التأثير في العملية السياسية وأصبحوا رهائن بيد حلفائهم بشكل واضح وبالتالي لا يمكن توقع دور حقيقي منهم على الأرض.

- الحديث عن عقد اجتماعي جديد وسؤال الهوية الملح كله مؤجل حالياً ومحكوم بتوازن القوى وليس برغباتنا الشخصية.
- في اجتماعات جنيف والغرفة الدستورية ومؤتمر بروكسل حاول ممثلو المجتمع المدني بشدة توضيح أثر العقوبات الاقتصادية على الشعب السوري، ولكن هذا الدفاع كان يواجه دائماً بالممانعة حتى من قبل سوريين في الخارج. ومن الطرف الاخر كان هناك تضييق على حركة الناشطين نتيجة الشعور بعدم الجدوى أو عدم أهمية ما يقومون به.
- نحن محكومون بالتفاهمات الدولية التي ستحصل، لدينا منطقتين أساسيتين هما إدلب وما يلحقها من الشمال، والقسم الشمالي الشرقي من البلاد، وهذه التفاهمات والتوافقات هي ما سيحدد هوية سوريا المقبلة، وبالمقابل الهوية الاقتصادية أيضاً.

في الختام يبقى السؤال الأساسي اليوم هو أنه في الفترة القادمة وأمام الضغط الهائل المتوقع لتطبيق مسار سياسي ما بعد انتهاء المعارك العسكرية الأساسية، ما الذي يمكن أن نفعله؟

هل يمكن موازنة مسار سياسي بحيث نستطيع إكمال مرحلة ريثما تنضج قوانا المجتمعية أكثر أم أننا لدينا قدرة على تحمل التعليب والاستنزاف لسنوات أخرى؟

حركة البناء الوطني